تقرير تقييم المخاطر على المستوى الوطني

1- مقدمة

بناءً على التوصيات الصادرة من مجموعة العمل المالي (الفاتف) بشأن تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، تم إعداد تقرير التقييم المشترك – حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الذي يهدف إلى مراجعة مدى توافق الأنظمة والإجراءات والممارسات المتعلقة بحظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في مملكة البحرين.

2- تقرير تقييم المخاطر على المستوى الوطني

حسب متطلبات التوصية الأولى من توصيات مجموعة العمل المالي (الفاتف)، بأن تقوم الدول بإعداد تقرير تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب على المستوى الوطني، قامت مملكة البحرين بالانتهاء من إعداد هذا التقرير بالتعاون مع البنك الدولي للإعداد حسب المنهجية المعتمدة من قبل البنك الدولي، وبالاشتراك مع فريق متكامل من الجهات الحكومية المعنية.

ومن أهم العناصر في تقرير تقييم المخاطر على المستوى الوطني:

أ) **مصادر المخاطر:** وتنقسم إلى قسمين محلي وخارجي (دولي)، ويتم تصنيفها حسب درجة المخاطر (مرتفع، متوسط، منخفض).

ب) **القطاعات والخدمات:** يتم تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب حسب القطاعات (مثل الخدمات المالية والمصرفية، قطاع العقارات، قطاع المحامين، قطاع تجار المجوهرات والاحجار الثمينة، قطاع المحاسبين وشركات تدقيق الحسابات، إلخ...).

ت) **مواطن الضعف:** تحديد مواطن الضعف أو الثغرات التي قد يتم استغلالها في عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

ث) **الضوابط والإجراءات:** وضع الضوابط والإجراءات والممارسات التي تحد من تلك المخاطر او تخفضها، وتعزيز تلك الإجراءات وتطويرها باستمرار.

ج) **دور الجهات:** تحديد دور الجهات الحكومية المعنية مثل جهات إنفاذ القانون والسلطات الرقابية والاشرافية المختصة الأخرى.

ح) **البيانات والإحصاءات:** مراجعة البيانات والإحصاءات والنظر في تعزيز جودتها، وتبادلها بين الجهات الحكومية ونشرها على مواقعهم الالكترونية وتحديثها باستمرار.

2-1 أهداف التقييم الوطني للمخاطر

يهدف تقرير التقييم الوطني للمخاطر إلى:

أولًا: تحديد مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب التي قد تتعرض لها المملكة، وتصنيفها حسب درجة المخاطر (مرتفعة، متوسطة، متدنية).

ثانيًا: الإجراءات والممارسات التي تتخذها المملكة للوقاية والحد من تلك المخاطر أو خفضها.

2-2 البيانات والإحصاءات

تضمنت البيانات في تقرير تقييم المخاطر على المستوى الوطني وذلك لفترة ست سنوات:

- إحصاءات التقارير المالية المشبوهة المرسلة من القطاع المالي والمصرفي وقطاع المهن المحددة الغير مالية (مكتب تدقيق الحسابات، تجار المجوهرات، المحامين والموثقين).
- القضايا التي تم التحقيق فيها من قبل وزارة الداخلية والنيابة العامة ووزارة العدل والشئون الإسلامية والاوقاف المتعلقة بغسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي تشمل التحقيقات والملاحقات القضائية والادانات، التحفظ على الأموال ومصادرتها، والقضايا المتعلقة بالتعاون الدولي.

3-2 الجهات المشاركة

أ- الجهات الحكومية

قامت لجنة وضع سياسات حظر ومكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب بتشكيل مجموعة عمل من مختلف الجهات الحكومية بإشراف اللجنة، كما عقدت اللجنة ورشتي عمل بإشراف خبراء البنك الدولي في بداية ونهاية مشروع الاعداد بهدف اعداد تقرير شامل لتقييم المخاطر على المستوى الوطني.

ب- القطاع الخاص

تم اشراك ممثلين من القطاع الخاص في مشروع اعداد تقرير التقييم بهدف اثراء عملية التقييم.

4-2 العوامل التي قد تجعل مملكة البحرين عرضة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب

بالنظر إلى مخاطر التعرض لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب في جميع الدول ومن ضمنها مملكة البحرين، تشير العوامل التالية إلى أهم العوامل التي يمكن من خلالها التركيز على الحد من تلك العمليات والمخاطر من جانب الدول:

أ) السياسات الاقتصادية:

تسهم العوامل التالية في زيادة نسبة احتمال تعرض المملكة لمخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- السياسات الاقتصادية المنفتحة وجذب الاستثمارات الأجنبية التي تنتهجها المملكة.
- انفتاح مؤسسات القطاع المالي والمصرفي على العالم الخارجي.
- سياسة استقطاب واجتذاب السياح وازدهار الحركة السياحية.

ب) الموقع الجغرافي:

تسهم العوامل التالية في زيادة مخاطر التعرض لعمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب:

- قرب المملكة الجغرافي من دول تواجه نزاعات داخلية أو عدم استقرار.
- القرب من دول لا تلتزم بمعايير مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

5-2 أهم نتائج تقرير تقييم المخاطر على المستوى الوطني:

يوضح الجدول التالي نتائج التقييم الوطني للمخاطر بحسب القطاع ودرجة المخاطر:

القطاع	درجة المخاطر
الاعمال والمهن المحددة (غير المالية)	
العقارات	متوسط
المحامين	منخفض
تجار المجوهرات والاحجار الثمينة	منخفض
المحاسبين والمراجعين	منخفض
المؤسسات المالية	
قطاع بنوك التجزئة	مرتفع
قطاع بنوك الجملة	مرتفع
الخدمات المصرفية	متوسط - مرتفع
قطاع شركات الصرافة	متوسط - مرتفع
المؤسسات المالية الأخرى	متوسط - منخفض
قطاع التأمين	منخفض

مفتاح التدرج:	منخفض	متوسط - منخفض	متوسط	متوسط - مرتفع	مرتفع

يوضح الجدول السابق تمركز مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب في أنشطة قطاع المصارف (مصارف التجزئة والجملة) والمؤسسات المالية الأخرى (ومنها قطاع شركات الصرافة)، يليها القطاع العقاري، وقطاع تجار المجوهرات والمعادن الثمينة، والتي قد تتعرض لها مملكة البحرين كما غيرها من الدول المتقدمة والملتزمة بالمعايير الدولية.

3- ما هو المطلوب من منشأتكم التجارية:

أ) تبني نتائج تقرير تقييم المخاطر على المستوى الوطني ضمن سياساتكم الداخلية لتقييم المخاطر.

ب) تحديث بياناتكم بما يتناسب مع مخرجات هذا التقييم.

ج) تطبيق المنهج القائم على المخاطر فيما يخص العناية الواجبة تجاه العملاء والعناية الواجبة المعززة بما يتناسب مع درجة المخاطر المحددة لكل قطاع بحسب جدول نتائج التقييم الوطني للمخاطر السابق ذكره.

د) تحديث دليل إجراءاتكم الداخلية الخاصة بإجراءات حظر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لإضافة هذه النتائج والإجراءات.

ه) تعميم النتائج على العاملين المعنيين وتدريبهم عليها، بالإضافة إلى احاطة مسؤول الالتزام لديكم بهذا التقرير.

و) تطبيق البنود أعلاه خلال أسبوعين من تاريخ إستلامكم للتقرير، وإخطار وزارة الصناعة والتجارة والسياحة بإنتهائكم من تطبيق كافة البنود.

في حال وجود أي استفسارات او توضيحات، لا تترددوا في الاتصال بقسم مكافحة عمليات غسل الأموال على الأرقام التالية 17111351- 17111360

أو التواصل معنا عبر البريد الالكتروني: aml_awareness@moic.gov.bh

National Risk Assessment Report (NRA)

1- Introduction

According to the recommendations from the Financial Action Task Force (FATF) about assessing the risks of money laundering and terrorism financing (ML/TF), a collective report about combating and anti-money laundering and terrorism financing (AML/CFT) was done that aims to examine the extent of the compatibility of the regulations, procedures and practices that are related to combating and anti-money laundering and terrorism financing (AML/CFT) in the Kingdom of Bahrain.

2- National Risk Assessment Report (NRA)

Based on the first recommendation from the Financial Action Task Force (FATF) recommendations, which states that countries have to prepare a risk assessment report of money laundering and terrorism financing (ML/TF) at a national level; the Kingdom of Bahrain conducted the preparation process of this report in collaboration with the World Bank based on the predetermined methodology by the World Bank, in association with an integrated team constituted from various government authorities and entities.

The main elements (components) in the National Risk Assessment Report (NRA) are:

A) **Sources of Risks:** which are divided into national and international basis, and assorting based on the risk degree (high, moderate, low).

B) **Industries and Sectors:** the risks of money laundering and terrorism financing (ML/TF) are determined based on types of sectors (e.g. banking and financial services, real estate, lawyers, jewelry and precious metals sector, accountants and auditors, etc.).

C) **Weaknesses:** stating the weaknesses or threats which can cause a money laundering and terrorism financing (ML/TF) threat.

D) **Procedures and controls:** determining the controls, procedures and practices that restrict or mitigate that risks, in addition to enhancing and developing these procedures continuously.

E) **The role of government entities:** setting the role of the related government entities and authorities like legal enforcement agencies, regulators, supervisors, and other relevant authorities.

F) **Statistics and data:** examining the data and statistics and consider the enforcing of quality, alongside with sharing among government authorities, and publish them on their websites as well as continuously updated with these statistics.

2-1 The purpose of Risk Assessment Report (NRA)

The National Risk Assessment Report (NRA) aims to:

Firstly: setting the risks of anti-money laundering and terrorism financing (AML/CFT) that can be exposed to the Kingdom of Bahrain and assorting them based on the level of risk (high, moderate, low).

Secondly: procedures and practices that are acquired by the kingdom to protect, mitigate or limit that risk.

2-2 Statistical data

The data obtained in the National Risk Assessment Report (NRA), for the period of six years:

- Statistics of suspicious financial reports that were received from banking and financial sectors, and other non-financial professions (auditors, jewelers, lawyers and notaries).
- Cases that were investigated by the Ministry of Interior, Public Prosecution, the Ministry of Justice, Islamic Affairs and Waqfs that are related to money laundering and terrorism financing (ML/TF), that include investigations, prosecutions and convictions, reserve and confiscate property, and cases that are related to international cooperation.

2-3 Participants

A- Government authorities

The committee of appointing policies for combating and prohibiting money laundering and terrorism financing was formulated a working group comprising various government authorities supervised by the National Policy Committee, as well as the committee conducted two workshops that supervised by experts from the World Bank, for the purpose of preparing a comprehensive report about national risk assessment.

B- Private sector

Representatives from private sector were considered in the preparation process of the assessment report to enrich the process.

2-4 Factors that may expose the Kingdom of Bahrain to the risks of money laundering and terrorism financing (ML/TF)

Concerning the risks of money laundering and terrorism financing practices that may be exposed by the countries including the Kingdom of Bahrain, the following factors referred to the most important aspects that can be focused through by countries to mitigate that practices and risks.

A) Economic policies

The following factors contributed in raising the probability rate of exposing money laundering and terrorism financing (ML/TF) by the Kingdom:

- The open economic policies and attracting foreign investments that are pursed by the Kingdom.
- The openness of banking and financial sector toward abroad.
- The policy of polarizing and attracting tourists, and prosperity of tourist movement.

B) Geographical location

The following factors contributed to raising the probability rate of exposing money laundering and terrorism financing (ML/TF):

- The closer location of the Kingdom to the countries that are exposed to internal conflicts or instability.
- The closer to countries that do not follow the standards of anti-money laundering and terrorism financing (AML/CFT).

2-5 The main results of National Risk Assessment Report (NRA)

The following table presents the results of national risk assessment based on the sector and risk level:

Sector	**Risk level**
Selected non-financial professions	
Real Estate	Moderate
Lawyers	Low
Jewelers and precious metals	Low
Auditors	Low
Financial institutions	
Retail banking	High
Wholesale banking	High
Financial services	Mid-High
Currency exchange agencies	Mid-High
Other Financial institutions	Mid-Low
Insurance companies	Low

Color Scale:	**Low**	**Mid-Low**	**Moderate**	**Mid-High**	**High**

The table above illustrates the centralization of the risks of money laundering and terrorism financing (ML/TF) in the activities of banking industry, and the other financial institutions (including currency exchange companies), followed by the real estate sector, jewelry and precious metals sector, that may be exposed by the Kingdom of Bahrain and the other developed countries that follow international standards.

3- **What is required (required procedures) from your institution:**

- Adoption of the outcomes of the National Risk Assessment (NRA) within your internal policies and procedures of risk assessment.
- Update your database in consistency with the outcomes of this assessment.
- Apply the risk-based approach regarding the Customer Due Diligence (CDD) and Enhanced Due Diligence (EDD) procedures in consistency with the level of risk for each sector based on the table provided in the previous section.
- Update your internal procedures of money laundering and terrorism financing by adding these results and procedures.
- Circulate the results to the related staff and train them, besides informing your compliance officer about this report.
- Apply the above points within two weeks from the date of receive this circular and advice the Ministry of Industry, Commerce and Tourism (MOICT) about that.

For further inquiries or clarifications, do not hesitate to contact us on 17111351- 17111360 or Email: aml_awareness@moic.gov.bh.